

تم التأكد من التسليم

Statement by Ms. Charo Mina-Rojas
UN Security Council Open Debate on Women, Peace and Security
27 October 2017

السيد الرئيس، أصحاب المعالي، الزملاء والزميلات في المجتمع المدني، السيدات والسادة،

صباح الخير. أحمل إليكم اجمل واحر التحايا المليئة بالحياة والفرح والأمل والحرية من أراضي الأجداد المنحدرة من أصول أفريقية في كولومبيا. إنني أتكلم اليوم بصفتي عضوا في فريق حقوق الإنسان التابع لعملية المجتمعات السوداء، وشبكة التضامن الكولومبي الأفريقي، والتحالف الأسود من أجل السلام، والهيئة الخاصة رفيعة المستوى للشعوب العرقية. وأتكلم أيضا باسم الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن. أنا امرأة من أصول أفريقية وناشطة في مجال السلام وحقوق الإنسان قضيت نصف حياتي في التثقيف والنضال من أجل الحقوق الثقافية والإقليمية والسياسية للمرأة الأفريقية وللمجتمعاتنا وحرية تقرير المصير. وإن ترشيحي اليوم من قبل زملائي وزميلاتي العالميون لشرف عظيم ومسؤولية كبيرة لتمثيل المجتمع المدني للمرأة والسلام والأمن في هذه المناقشة الهامة.

لقد شاركت على نطاق واسع في عملية السلام التاريخية في هافانا بين الحكومة الكولومبية والجماعة المسلحة الثورية في كولومبيا. ومثلت المجلس الوطني الكولومبي للسلام، كما ناصرت ودعوت إلى التأكيد على حقوق وتطلعات الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية كجزء من اتفاق السلام الذي تحتفل به كولومبيا والعالم اليوم. ويمكنني أن أتكلم أولا عن أهمية المفاوضات الشاملة وعمليات التنفيذ التي تدعم مشاركة المرأة من الخلفيات والاعراق المختلفة وهو ما يمثل رمزا لأهداف ومبادئ قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

لقد أصبحت كولومبيا مصدرا جديدا للأمل بسبب اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه. هناك حكمان تقدميان بشكل خاص يمكنهما إحداث تغييرات جذرية في عمليات السلام في المستقبل في جميع أنحاء العالم: الأول، الإدراج الصريح والواضح للنوع الاجتماعي كمبدأ مشترك بين القطاعات. وثانيا، إدراج الفصل العرقي الذي يوفر ضمانات هامة لضمان احترام الاستقلال الذاتي وحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصول أفريقية من منظور النوع الاجتماعي ومنظور الأسرة والأجيال. إدراج هذين المبدأين المحددين هو تقدم تاريخي يتعلق بالسلام والأمن يمكن للأمم المتحدة والبلدان الأخرى التي تعاني من العنف والصراعات المسلحة أن تتعلم منه. وكان اتفاق السلام ذا أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني وتوقع المشاركة النشطة للمرأة والمجموعات العرقية ومجتمعاتها في التنفيذ.

إن كولومبيا تهدد إضاعة هذه الفرصة للسلام إذا لم تنزع سلاحها تماما، وإذا استمر تجاهل المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا من النزاع المسلح الداخلي، بما في ذلك القيادات النسوية الكولومبية والنشطات في مجال حقوق الإنسان في تنفيذ اتفاق السلام. إنني هنا اليوم لإبراز نداءاتهم العاجلة واود التأكيد هنا ان هذه المسألة بالنسبة لشعب بلدي هي مسألة حياة أوموت. هناك ثلاثة مجالات ذات أولوية عاجلة أريد أن أركز عليها في بياني هذا: مشاركة النساء من الاعراق المختلفة، ضمان أمن المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان، ونشطاء وناشطات المجتمع المدني والمجتمعات الأصلية والسكان المنحدرين من أصول أفريقية. ورسد ومتابعة عمليات السلام وتنفيذها بشكل شامل.

أولا، ضمان المشاركة المستمرة للمرأة من مختلف المجتمعات المحلية وفي جميع المجالات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام. وكما هو الحال مع النساء في جميع أنحاء العالم، النساء في كولومبيا وخاصة النساء المنحدرات من أصول أفريقية، يحاولن منذ عقود التحرك وإبراز انتهاكات حقوقنا ولكن أيضا ضمان إجراء تحولات هامة في الطريقة التي نصل بها للسلام والأمن. اختي العزيزة ريتا لوبيديا من جنوب السودان كانت هنا العام الماضي تتحدث حول أهمية مشاركة نساء جنوب السودان في الحوار المستمر للسلام والأمن. وفي أفغانستان، تحتاج قليل من النساء في المجلس الأعلى للسلام إلى مواصلة النضال للاستماع الى أصواتهن. وفي كولومبيا، لا يوجد ممثلات للمنظمات النسائية العرقية في الهيئة العليا المعنية بالنوع الاجتماعي، وهي الهيئة التي أنشئت للإشراف على تنفيذ الفصل المتعلق بالتمايز بين الجنسين.

وبما أن الأطراف في اتفاقية السلام تعمل مع المجتمع الدولي على تسريح مقاتلي القوات المسلحة الثورية في كولومبيا والقوات شبه العسكرية والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى شغل فراغ السلطة الذي خلفته القوات المسلحة الثورية في كولومبيا في العديد من المناطق في كولومبيا.

وقد خلق ذلك حاجة ملحة إلى التشاور مع المنظمات النسائية المحلية وقادة المجتمع المحلي والمشاركة في تصميم استراتيجيات الحماية المحلية للحفاظ على سلامة مجتمعاتنا. يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم الحكومة الكولومبية في تصميم وتنفيذ استجابة للنوع

الاجتماعي والامن المجتمعي وانظمة الحماية الذاتية بالتشاور مع المجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية ومجتمعات السكان الأصليين. وقد أدى عدم الاستماع إلى مخاوفنا الأمنية وتحذيرتنا إلى نتائج مدمرة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي ضرورة ضمان أمننا المتكامل والجماعي. فالأمن يشمل سلامة القادة والمجتمعات المحلية واحترام وحماية الأراضي والحقوق الإقليمية. يؤدي انتشار الأسلحة إلى إثارة الخوف والنزوح القسري بين السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية إلى حد كبير ويؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة وحراكها كما يؤدي إلى زيادة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ونشعر بالخوف من تزايد عدد الاغتيالات والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام في جميع أنحاء كولومبيا. وعلى سبيل المثال، لا يزال قادة وأعضاء المجلس المجتمعي في ألتو ميرا وفرونثيرا، وهي مدينة تقع بالقرب من الحدود مع الإكوادور، مستهدفين من قبل الجماعات شبه العسكرية ومقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يسعون إلى السيطرة على الأراضي من أجل زراعة وبيع الكوكا. ففي الأسبوع الماضي فقط، دفننا جاير كورتيس، القائد السادس الذي قتل في تلك المدينة، وكان علينا أن ننقل على وجه السرعة إلى العديد من القيادات النسائية وأسرهن اللواتي تلقين تهديدات بالقتل.

كما أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والوصم الذي يرافقه، ولا سيما بالنسبة للنساء من السكان الأصليين والنساء المنحدرات من أصول أفريقية وأطفالهن، يعد أيضا احد مسائل الأمن المتكامل والامن المجتمعي. والصمت عن هذه الجرائم مرعب مثل الرعب من الجرائم نفسها. وتخاطر النساء الناشطات بحياتهن في رفع القضايا أمام القضاء. وهناك حاجة ماسة إلى إقامة تواصل مباشر بين السلطات الأصلية والسلطات المنحدرة من أصول أفريقية وممثلي المنظمات النسائية في جميع آليات النظام الشامل للحقيقة والتعايش وعدم التكرار لضمان إعطاء الأولوية لهذه الحالات وتقديمهم إلى العدالة والناجين من الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية المنقذة للحياة.

وأخيرا، من المهم أن تشمل خطة تنفيذ اتفاق السلام أهدافا محددة ومؤشرات مضممة لقياس التقدم ونتائج السياسات والبرامج والإصلاحات بطريقة تتناسب وتتلائم مع احتياجات وقيم وحقوق السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية. ومن المهم أن تقبل الحكومة الكولومبية ولجنة التنفيذ التابعة لها المؤشرات العرقية بما في ذلك المؤشرات العرقية المحددة والمرتبطة بالنوع الاجتماعي التي وضعتها وقدمتها إليهم منظمات السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية في وقت سابق من هذا الشهر. هناك حاجة إلى إرادة سياسية حول هذه المؤشرات، كما يجب إدراجها في الإطار القانوني لاتفاقية السلام. وسيساعدون على إحداث تحول فعال في الظروف الشبيهة بالحرب التي تؤثر وتمنع الحياة الكريمة وتحقيق التنمية الاجتماعية والأمن الجماعي لنساء السكان الأصليين والنساء المنحدرات من أصول أفريقية ومجتمعاتنا.

إن ضمان الامن المجتمعي للنساء القائدات المنحدرات من أصول أفريقية في كولومبيا ونساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم يعني أيضا تعزيز مبادئ الحرية والاتفاق المسبق والتشاور والحكم الذاتي والنزاهة الثقافية، والمشاركة الفعالة وكما يعني تعزيز وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. إن السلام في كولومبيا وفي أماكن أخرى ليس مجرد مسألة إنهاء الحرب والعنف وإنما التصدي بصورة جماعية للأسباب الجذرية للنزاعات بما في ذلك الظلم الاجتماعي وظلم النوع الاجتماعي والظلم العرقي والحياة الكريمة لجميع الناس من جميع الأعراق والأديان. كما انه متعلق بدعم الجهود التي تبذلها الناشطات المحليات من أجل نزع سلاح مجتمعاتنا بأكملها والحد من تدفق الأسلحة الصغيرة حسب المواد المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة والمواد القانونية الأخرى. ان مسؤولية الوفاء بالالتزامات هي مسؤولية جميع الأطراف الفاعلة بما في ذلك مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الإقليمية والأهم من ذلك الدول الأعضاء.

وفي حال تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن وتمويله ماليا يمكن ان يكون هذا البرنامج الطريق إلى السلام في بلدي وفي جميع أنحاء العالم حيث تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوق المرأة عنصرا أساسيا في منع النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

شكرا لكم

The NGOWG on Women, Peace and Security advocates for the equal and full participation of women in all efforts to create and maintain international peace and security. Formed in 2000 following the adoption of Security Council resolution 1325 (2000), the NGOWG now focuses on implementation of all Security Council resolutions that address this issue. The NGOWG serves as a bridge between women's human rights defenders working in conflict-affected situations and policy-makers at UN Headquarters.

The NGOWG coalition members are: Amnesty International; CARE International; Consortium on Gender, Security and Human Rights; Global Justice Center; Human Rights Watch; Inclusive Security; International Alert; MADRE; Nobel Women's Initiative; Refugees International; Oxfam; Saferworld; Women's Refugee Commission; and Women's International League for Peace and Freedom.